مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م٢٧ع٦ ص ص: ٤١– ٦٢ (٢٠١٩م)
DOI:10.4197/Art.27-6.4

تنظيمُ المحاكم واختصاصاتُها في جمهورية الصين الشعبية
دراسة مقارنة بمحاكم المملكة العربية السعودية

محمد عايض محمد عسيري
المرتبة العلمية: محاضر
التخصص: القانون الدولي
الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الملك عبد العزيز

مستخلص. في ظل التطور والنمو الاقتصادي الذي تشهده جمهورية الصين الشعبية، والذي تحتل به المرتبة الثانية عالمياً في الاقتصاد، ويفد إليها آلاف التجار والمستثمرين من أنحاء العالم للاستيراد والتصدير والاستثمار، وتبرم ملايين الصفقات والعقود خلال هذه العمليات التجارية، ويلجأ بعض الأطراف إلى محاكم جمهورية الصين الشعبية للفصل في المنازعات. ولتعدد المحاكم واختلاف درجاتها واختصاصاتها في جمهورية الصين الشعبية ولأهمية الاستفادة المعرفية من التجارب القانونية للدول الأخرى، وأهمية إجراء الدراسات المقارنة، لاسيما مع تلك التي تربطنا بها علاقات اقتصادية وتجارية وثيقة. لذا يوضح هذا المقال أنواع ودرجات واختصاصات المحاكم في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة استقرائية لأنظمة القضاء في المملكة العربية السعودية، ويقارن ذلك بأنواع المحاكم واختصاصاتها بجمهورية الصين الشعبية. ثم يبين أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، وما يمكن أن يستفاد من ذلك في تطوير القضاء.

وتقسم المحاكم في المملكة العربية السعودية إلى قسمين: المحاكم التي تندرج تحت مظلة المجلس الأعلى للقضاء، وهي: المحكمة العليا، محاكم الاستئناف، محاكم الدرجة الأولى، وتشمل: المحاكم العامة – المحاكم الجزائية – محاكم الأحوال الشخصية – المحاكم التجارية – المحاكم العمالية– محاكم التنفيذ.

القسم الثاني: المحاكم الإدارية المندرجة تحت مظلة ديوان المظالم، وهي: المحكمة الإدارية العليا، محاكم الاستئناف الإدارية، المحاكم الإدارية.

وتقسم المحاكم الشعبية بجمهورية الصين الشعبية إلى: المحكمة الشعبية العليا، والمحاكم الشعبية المحلية، والمحاكم الشعبية الخاصة. وتعتبر المحكمة الشعبية العليا هي أعلى جهاز قضائي في الدولة، وتتولى البت في القضايا المهمة على مستوى الدولة، بالإضافة إلى إشرافها على بقية المحاكم. وتنقسم المحاكم الشعبية المحلية إلى: المحكمة الشعبية الابتدائية، والمحكمة الشعبية المتوسطة، والمحكمة الشعبية العالية، وبالنسبة للمحاكم الشعبية الخاصة فتشمل المحاكم العسكرية والمحاكم البحرية ومحاكم الملكية الفكرية والمحاكم المالية وغيرها.

الكلمات المفتاحية: المحاكم – الاختصاص القضائي– الصين – قانون

مقدمة

تحتلُ جمهورية الصين الشعبية المرتبة الثانية عالمياً في الاقتصاد، وتضخ أسواقُها ومصانعُها مليارات السلع سنوياً إلى العالم، ويَفِدُ إليها آلاف التجار والمستثمرين للاستيراد والتصدير والاستثمار، وتُبرَم ملايين الصفقات والعقود خلال هذه التبادلات التجارية، ولا تسلمُ تلك الصفقات والعقود من منازعاتٍ بين الأطراف، إما في العقد ذاته وإما في

السلعة أو ثمنها وغير ذلك. ولتسوية تلك المنازعات يلجأ البعضُ للوسائل البديلة كالتحكيم والوساطة والصلح، بينما يلجأ آخرون إلى القضاء للفصل في تلك المنازعات.

ولتعدد المحاكم واختلاف درجاتها واختصاصاتها في جمهورية الصين الشعبية، ولأهمية الاستفادة المعرفية من التجارب القانونية للدول الأخرى، لاسيما تلك التي تربطنا بها علاقات اقتصادية وتجارية وثيقة. لذا أود في هذا المقال أن أشير إلى أنواع ودرجات تلك المحاكم واختصاصاتها وفق قوانين جمهورية الصين الشعبية، مقارناً ذلك بأنواع ودرجات واختصاصات المحاكم بالمملكة العربية السعودية، من خلال استعراض الأنظمة والقوانين المنظمة لها، ثم خاتمة تشتمل على دراسة مقارنة بينهما.

أبرز القوانين المنظمة لأنواع ودرجات المحاكم واختصاصاتها

أولا: أنظمة المملكة العربية السعودية:

- نظام القضاء[١].
- نظام المرافعات الشرعية[٢].
- نظام ديوان المظالم[٣].
- نظام المرافعات أمام ديوان المظالم[٤].
- نظام الإجراءات الجزائية[٥].
- نظام العمل[٦].
- نظام التنفيذ[٧].

[١] الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩/ ٩/ ١٤٢٨ه

[٢] الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ

[٣] الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ

[٤] الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) بتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ

[٥] الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢) بتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ

[٦] الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) بتاريخ ٢٣ / ٨ / ١٤٢٦ هـ

[٧] الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٥٣ بتاريخ ١٣ / ٨ / ١٤٣٣ ه

- نظام التحكيم[٨].
- نظام جرائم الإرهاب وتمويله[٩].

ثانيا: قوانين جمهورية الصين الشعبية:

- القانون الدستوري لجمهورية الصين الشعبية[١٠].
- قانون جمهورية الصين الشعبية لتنظيم المحاكم الشعبية[١١].
- قانون جمهورية الصين الشعبية للدعاوى المدنية[١٢].
- قانون جمهورية الصين الشعبية للدعاوى الإدارية[١٣].
- قانون جمهورية الصين الشعبية للدعاوى الجنائية[١٤].
- قانون جمهورية الصين الشعبية للتحكيم[١٥].

[٨] الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٣٤ بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٤٣٣ هـ

[٩] الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٦ بتاريخ ٢٤ / ٢ / ١٤٣٥ ه

[١٠] القانون الدستوري: اعتمد في الدورة الخامسة للمجلس الوطني لنواب الشعب الخامس في ٤ ديسمبر ١٩٨٢، والذي طرأت عليه عدة تعديلات آخرها في المجلس الوطني لنواب الشعب ال (١٣) في ١١ مارس ٢٠١٨.

[١١] قانون تنظيم المحاكم: اعتمد في الاجتماع الثاني للمجلس الوطني لنواب الشعب الخامس في ١ يوليو ١٩٧٩ وتم تطبيقه ابتداءً من ١ يناير ١٩٨٠ وقد أجريت عليه بعض التعديلات كان آخرها في الدورة السادسة للجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي الثالث عشر في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٨.

[١٢] قانون الدعاوى المدنية: اعتمد في الدورة الرابعة للمجلس الوطني السابع لنواب الشعب الصيني في ٩ أبريل ١٩٩١ ، وتم تطبيقه اعتبارًا من تاريخ إصداره. وقد أجريت عليه بعض التعديلات كان آخرها في الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الدائمة للمجلس الوطني الثاني عشر لنواب الشعب الصيني في ٢٧ يونيو ٢٠١٧.

[١٣] قانون الدعاوى الإدارية: اعتمد في الدورة الثانية للمجلس الوطني السابع لنواب الشعب الصيني في ٤ أبريل ١٩٨٩ وتم تطبيقه ابتداءً من ١ أكتوبر ١٩٩٠، وقد أجريت عليه بعض التعديلات كان آخرها في ٢٧ يونيو ٢٠١٧.

[١٤] قانون الدعاوى الجنائية: اعتمدته اللجنة الدائمة لمجلس نواب الشعب الوطني لنواب الشعب في ٦ يوليو ١٩٧٩ وتم تطبيقه ابتداءً من ١ يناير ١٩٨٠. وقد تم التصويت في الدورة السادسة للجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي الثالث عشر على قرار تعديل قانون الإجراءات الجنائية في يوم ٢٦ أكتوبر ٢٠١٨.

[١٥] قانون التحكيم: اعتمد في الاجتماع التاسع للجنة الدائمة للمجلس الوطني الثامن لنواب الشعب الصيني بجمهورية الصين الشعبية في ٣١ أغسطس عام ١٩٩٤. وتم تطبيقه ابتداءً ١ سبتمبر ١٩٩٥.

بالإضافة إلى العديد من قرارات المحكمة الشعبية العليا المتعلقة بتنظيم المحاكم واختصاصاتها حسب السلطة الممنوحة لها وفق القانون.

ومن خلال هذه المقالة أود أن أبدأ الحديث عن تنظيم المحاكم واختصاصاتها في المملكة العربية السعودية (جمعاً وتحقيقاً) ثم تنظيم المحاكم واختصاصاتها في جمهورية الصين الشعبية (ترجمةً من اللغة الصينية وجمعاً وتحقيقاً) ثم التعقيب بنتائج تلك المقارنة (دراسة وتحليلاً).

محاكم المملكة العربية السعودية

تنقسم المحاكم في المملكة العربية إلى قسمين:

القسم الأولى: المحاكم التي تندرج تحت مظلة المجلس الأعلى للقضاء، وهي المحاكم التالية:

١ – المحكمة العليا.

٢ – محاكم الاستئناف.

٣ – محاكم الدرجة الأولى، وهي:

أ – المحاكم العامة.

ب– المحاكم الجزائية.

ج– محاكم الأحوال الشخصية.

د– المحاكم التجارية.

هـ– المحاكم العمالية.

و– محاكم التنفيذ

ويحدد كل من نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام التنفيذ وغيرها من الأنظمة اختصاص كل محكمة منها[١٦].

القسم الثاني: المحاكم الإدارية المندرجة تحت مظلة ديوان المظالم، وهي المحاكم التالية:

١– المحكمة الإدارية العليا.

٢– محاكم الاستئناف الإدارية.

٣– المحاكم الإدارية[١٧].

ويجوز لمجلس القضاء الإداري إحداث محاكم متخصصة أخرى بعد موافقة الملك[١٨]. ويحدد نظام ديوان المظالم، ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم اختصاص كل محكمة كما سيأتي تفصيله بإذن الله.

المجلس الأعلى للقضاء

المجلس الأعلى للقضاء هو الجهة الإدارية المشرفة على المحاكم باستثناء محاكم ديوان المظالم، وهو وإن لم يكن محكمة تمارس القضاء إلا أنني أذكره هنا إشارة إلى الجهة التي تتولى الإشراف الإداري على المحاكم في المملكة العربية السعودية.

يشكل المجلس الأعلى للقضاء من رئيس يسمى بأمر ملكي، وعشرة أعضاء على النحو الآتي:

أ – رئيس المحكمة العليا.

ب – أربعة قضاة متفرغين بدرجة رئيس محكمة استئناف، يسمون بأمر ملكي.

ج – وكيل وزارة العدل.

د – رئيس النيابة العامة.

هـ – ثلاثة أعضاء يتوافر فيهم ما يشترط في قاضي استئناف، يسمون بأمر ملكي. وتكون مدة رئيس المجلس، والأعضاء المنصوص عليهم في الفقرتين (ب) و(هـ) أربع سنوات قابلة للتجديد[١٩].

ومن أبرز اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء:

أ – النظر في شؤون القضاة الوظيفية، من تعيين وترقية وتأديب وندب وإعارة وتدريب ونقل وإجازة

---

[١٦] نظام القضاء المادة (٩).

[١٧] نظام ديوان المظالم المادة (٨).

[١٨] نظام ديوان المظالم المادة (٨).

[١٩] نظام القضاء المادة (٥).

وإنهاء خدمة وغير ذلك، وفقًا للقواعد والإجراءات المقررة، وذلك بما يضمن استقلال القضاة.

ب – إصدار اللوائح المتعلقة بشؤون القضاة الوظيفية بعد موافقة الملك عليها.

ج – إصدار لائحة للتفتيش القضائي.

د – إنشاء محاكم وفق الأسماء المنصوص عليها في المادة التاسعة من نظام القضاء، أو دمجها أو إلغاءها، وتحديد اختصاصها المكاني والنوعي بما لا يتعارض مع حكم المادة الخامسة والعشرين من ذات النظام، وتأليف الدوائر فيها.

هـ – الإشراف على المحاكم والقضاة وأعمالهم في الحدود المبينة في هذا النظام.

و – تسمية رؤساء محاكم الاستئناف ومساعديهم من بين قضاة محاكم الاستئناف، ورؤساء محاكم الدرجة الأولى ومساعديهم.

ز – إصدار قواعد تنظم اختصاصات وصلاحيات رؤساء المحاكم ومساعديهم.

ح – إصدار قواعد تبين طريقة اختيار القضاة، وإجراءات وضوابط تفريغهم للدراسة.

ط – تنظيم أعمال الملازمين القضائيين.

ي – تحديد الأعمال القضائية النظيرة المطلوبة لشغل الدرجات القضائية.

ك – رفع ما يراه من المقترحات ذات الصلة بالاختصاصات المقررة له.

ل – إعداد تقرير شامل في نهاية كل عام يتضمن الإنجازات التي تحققت والمعوقات ومقترحاته بشأنها ورفعه إلى الملك[٢٠].

م– إحداث محاكم متخصصة غير المنصوص عليها في المادة (التاسعة) من نظام القضاء وذلك بعد موافقة الملك[٢١].

المحكمة العليا

تقع المحكمة العليا في مدينة الرياض، ويعين رئيس المحكمة العليا بأمر ملكي، وتكون درجته بمرتبة وزير ولا تنهى خدمته إلا بأمر ملكي.

كما تؤلف المحكمة العليا من رئيس وعدد كاف من القضاة بدرجة رئيس محكمة استئناف، وتكون تسمية الأعضاء بأمر ملكي بناء على اقتراح المجلس الأعلى للقضاء[٢٢].

تباشر المحكمة العليا اختصاصاتها من خلال دوائر متخصصة بحسب الحاجة، تؤلف كل منها من ثلاثة قضاة باستثناء الدائرة الجزائية التي تنظر في الأحكام الصادرة بالقتل أو القطع أو الرجم أو القصاص في النفس أو فيما دونها، فإنها تؤلف من خمسة قضاة، ويكون لكل دائرة رئيس[٢٣].

ومن أبرز اختصاصات المحكمة العليا مايلي:

١ – مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف بالقتل أو القطع أو الرجم أو القصاص في النفس أو فيما دونها.

٢ – مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف، المتعلقة بقضايا لم ترد في الفقرة السابقة أو بمسائل إنهائية ونحوها، وذلك دون أن تتناول وقائع القضايا، متى كان محل الاعتراض على الحكم ما يلي:

---

[٢٠] نظام القضاء المادة (٦).

[٢١] نظام القضاء المادة (٩).

[٢٢] نظام القضاء المادة (١٠).

[٢٣] نظام القضاء المادة (١٠).

أ – مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها.

ب – صدور الحكم من محكمة غير مشكلة تشكيلًا سليمًا طبقًا لما هو منصوص عليه في الأنظمة.

ج – صدور الحكم من محكمة أو دائرة غير مختصة.

د – الخطأ في تكييف الواقعة، أو وصفها وصفًا غير سليم[٢٤].

٣ – تقرير مبادئ عامة في المسائل المتعلقة بالقضاء.

٤ – النظر في المسائل التي تنص الأنظمة على اختصاص الهيئة العامة للمحكمة العليا بنظرها[٢٥].

٥– النظر في الطعون على الأحكام الصادرة ببطلان حكم التحكيم[٢٦].

٦– النظر في طلبات إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في القضايا الجزائية في الأحوال التالية:

أ– إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ثم وُجِد المُدَّعَى قتله حيًّا.

ب– إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة نفسها، وكان بين الحكمين تناقض يُفْهَم منه عدم إدانة أحد المحكوم عليهما.

ج– إذا كان الحكم قد بُنِيَ على أوراق ظهر بعد الحكم تزويرها، أو بُنِيَ على شهادة قضي – من الجهة المختصة بعد الحكم – بأنها شهادة زور.

د– إذا كان الحكم مبنيًّا على حكم صادر من إحدى المحاكم ثم أُلغِيَ هذا الحكم.

هـ– إذا ظهر بعد الحكم بيّنات أو وقائع لم تكن معلومة وقت المحاكمة، وكان من شأن هذه البيّنات أو الوقائع عدم إدانة المحكوم عليه، أو تخفيف العقوبة[٢٧].

محاكم الاستئناف

محاكم الاستئناف هي محاكم الدرجة الثانية في المملكة العربية السعودية، ويكون في كل منطقة محكمة استئناف أو أكثر، وتباشر أعمالها من خلال دوائر متخصصة، تؤلف كل دائرة منها من ثلاثة قضاة، باستثناء الدائرة الجزائية التي تنظر في قضايا القتل والقطع والرجم والقصاص في النفس أو فيما دونها فتؤلف من خمسة قضاة، ولا تقل درجة القاضي في محكمة الاستئناف عن درجة قاضي استئناف، ويكون لكل دائرة رئيس. كما يجوز إنشاء دائرة استئناف متخصصة أو أكثر في المحافظات التابعة للمنطقة التي فيها محكمة استئناف[٢٨].

وتشمل دوائر الاستئناف الدوائر التالية:

١ – الدوائر الحقوقية.
٢ – الدوائر الجزائية.
٣ – دوائر الأحوال الشخصية.
٤ – الدوائر التجارية.
٥ – الدوائر العمالية[٢٩].

ومن أبرز اختصاصات محاكم الاستئناف ما يلي:

١– النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من محاكم الدرجة الأولى، وتحكم بعد سماع أقوال

---

[٢٤] نظام القضاء المادة (١١)، نظام المرافعات الشرعية المادة (١٩٣)، نظام الإجراءات الجزائية المادتين (١٠،١٩٨).
[٢٥] نظام القضاء المادة (١٣).
[٢٦] اللائحة التنفيذية لنظام لتحكيم المادة (١٧).
[٢٧] نظام الإجراءات الجزائية المادة (٢٠٤).
[٢٨] نظام القضاء المادة (١٥).
[٢٩] نظام القضاء المادة (١٦).

الخصوم، وفق الإجراءات المقررة في نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية[٣٠].

٢- تدقيق الأحكام التي يحدد المجلس الأعلى للقضاء الاكتفاء بتدقيقها، ومنها:

أ- إذا اكتفى أحد الأطراف بطلب التدقيق من محكمة الاستئناف دون الترافع أمامها، ما لم يطلب الطرف الآخر الاستئناف. وفي جميع الأحوال يجوز لمحكمة الاستئناف نظر الدعوى مرافعة إذا رأت ذلك.

ب- إذا كان المحكوم عليه ناظر وقف أو وصيًا أو وليًا أو ممثل جهة حكومية ونحوه، ولم يطلب الاستئناف أو طلب الاستئناف أو التدقيق ولم يقدم مذكرة الاعتراض خلال المدة المقررة نظامًا، أو كان المحكوم عليه غائبًا وتعذر تبليغه بالحكم؛ فعلى المحكمة أن ترفع الحكم إلى محكمة الاستئناف لتدقيقه، مهما كان موضوع الحكم، ولا يشمل ذلك ما يأتي:

- القرار الصادر على الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم من المحكمة المختصة منفذًا لحكم نهائي سابق.

- الحكم الصادر في شأن مبلغ أودعه أحد الأشخاص لمصلحة شخص آخر، أو ورثته، ما لم يكن للمودع، أو مَنْ يمثله، معارضة في ذلك[٣١].

٣- نظر دعوى بطلان حكم التحكيم[٣٢].

٤- اختيار المحكم إذا لم يتفق الطرفان على اختياره[٣٣].

٥- النظر في طلب تنحي المحكم إذا تم رفضه من قبل هيئة التحكيم[٣٤].

٦- الأمر باتخاذ تدابير مؤقتة أو تحفظية بناءً على طلب أحد طرفي التحكيم قبل البدء في إجراءات التحكيم أو بناءً على طلب هيئة التحكيم أثناء سير إجراءات التحكيم.

٧- الأمر بالإنابة القضائية بناءً على طلب هيئة التحكيم[٣٥].

٨- تحديد أتعاب المحكمين إذا لم يتم الاتفاق بين طرفي التحكيم والمحكمين على تحديد الأتعاب[٣٦].

٩- تعينُ محكمٍ مرجح إذا تشعبت آراء هيئة التحكيم ولم يكن ممكناً حصول الأغلبية ولم تختر هيئة التحكيم محكماً مرجحاً[٣٧].

١٠- الحكم بإبطال حكم التحكيم إذا تضمن ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام في المملكة، أو ما اتفق عليه طرفا التحكيم، أو إذا وجدت أن موضوع النزاع من المسائل التي لا يجوز التحكيم فيها بموجب نظام التحكيم[٣٨].

١١- الأمر بتنفيذ حكم المحكمين[٣٩].

محاكم الدرجة الأولى

تنشأ محاكم الدرجة الأولى في المناطق والمحافظات والمراكز بحسب الحاجة[٤٠]، وتقسم بحسب الاختصاص إلى المحاكم التالية:

---

[٣٠] نظام القضاء المادة (١٦)، نظام الإجراءات الجزائية المادة (١٢٩).
[٣١] نظام المرافعات الشرعية المادتين (١٨٥،٢٢٥)، نظام الإجراءات الجزائية المادة (١٢٩).
[٣٢] نظام التحكيم المادة (٨).
[٣٣] نظام التحكيم المادة (١٥).
[٣٤] نظام التحكيم المادة (١٧).
[٣٥] نظام التحكيم المادة (٢٣).
[٣٦] نظام التحكيم المادة (٢٤).
[٣٧] نظام التحكيم المادة (٣٩).
[٣٨] نظام التحكيم المادة (٥٠).
[٣٩] نظام التحكيم المادة (٥٣).
[٤٠] نظام القضاء المادة (١٨).

أولاً- المحاكم العامة:

تؤلف المحاكم العامة في المناطق من دوائر متخصصة، يكون من بينها دوائر للتنفيذ وللإثباتات الإنهائية وما في حكمها - الخارجة عن اختصاصات المحاكم الأخرى وكتابات العدل - وتكوَّن كل دائرة فيها من قاض فرد أو ثلاثة قضاة، وفق ما يحدده المجلس الأعلى للقضاء[٤١].

كما تؤلف المحكمة العامة في المحافظة أو المركز من دائرة أو أكثر، وتكون كل دائرة من قاضٍ فرد أو أكثر، وفق ما يحدده المجلس الأعلى للقضاء. ويحدد المجلس الأعلى للقضاء القضايا التي تختص بنظرها المحكمة العامة المكونة من قاضٍ فرد[٤٢].

ومن أبرز اختصاصات المحاكم العامة:

١- نظر جميع الدعاوى والقضايا والإثباتات الإنهائية وما في حكمها الخارجة عن اختصاص المحاكم الأخرى وكتابات العدل وديوان المظالم، ولها بوجه خاص النظر في الآتي:

أ - الدعاوى المتعلقة بالعقار، من المنازعة في الملكية، أو حق متصل به، أو دعوى الضرر من العقار نفسه أو من المنتفعين به، أو دعوى قيام المنافع أو الإخلاء أو دفع الأجرة أو المساهمة فيه، أو دعوى منع التعرض لحيازته أو استرداده، ونحو ذلك، ما لم ينص النظام على خلاف ذلك.

ب - إصدار صكوك الاستحكام[٤٣] بملكية العقار أو وقفيته.

ج - الدعاوى الناشئة عن حوادث السير وعن المخالفات المنصوص عليها في نظام المرور ولائحته التنفيذية[٤٤].

٢- تختص المحكمة العامة في المحافظة أو المركز اللذين ليس فيهما محكمة متخصصة بنظر جميع الدعاوى والقضايا والإثباتات الإنهائية وما في حكمها الداخلة في اختصاص تلك المحكمة المتخصصة، وذلك ما لم يقرر المجلس الأعلى للقضاء خلاف ذلك[٤٥].

ثانياً- المحاكم الجزائية:

تؤلف المحاكم الجزائية من دوائر متخصصة هي:

أ- دوائر قضايا القصاص والحدود.

ب - دوائر القضايا التعزيرية.

ج - دوائر قضايا الأحداث.

وتشكل كل دائرة من ثلاثة قضاة، باستثناء القضايا التي يحددها المجلس الأعلى للقضاء فينظرها قاضٍ فرد[٤٦].

ومن أبرز اختصاصات المحاكم الجزائية:

١- الفصل في جميع القضايا الجزائية[٤٧].

٢- النظر في قضايا الحق الخاص لمن لحقه ضرر من الجريمة - ولوارثه من بعده - أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجزائية العامة في أي حال كانت عليها الدعوى[٤٨].

وتندرج تحت هذا القسم المحكمة الجزائية المتخصصة في قضايا الإرهاب، والتي تقع في مدينة

---

[٤١] نظام القضاء المادة (١٩).
[٤٢] نظام القضاء المادة (٢٣).
[٤٣] الاستحكام: هو طلب صك بإثبات تملك عقار في غير مواجهة خصم ابتداءً. انظر: نظام المرافعات الشرعية المادة (٢٢٧).
[٤٤] نظام المرافعات الشرعية المادة (٣١).
[٤٥] نظام القضاء المادة (٢٣)، نظام المرافعات الشرعية المادة (٣٢)، نظام الإجراءات الجزائية المادة (١٢٩).
[٤٦] نظام القضاء المادة (٢٠).
[٤٧] نظام الإجراءات الجزائية المادة (١٢٨).
[٤٨] نظام الإجراءات الجزائية المادة (١٤٧).

الرياض، ويقع في اختصاصها النظر في جرائم الإرهاب وتمويله.

ويقصد **بالجريمة الإرهابية** هنا ما بينته المادة (الأولى) من نظام جرائم الإرهاب وتمويله، وهي: "كل فعل يقوم به الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشر أو غير مباشر، يقصد به الإخلال بالنظام العام، أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر، أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مواده، أو الإساءة إلى سمعة الدولة أو مكانتها، أو إلحاق الضرر بأحد مرافق الدولة أو مواردها الطبيعية، أو محاولة إرغام إحدى سلطاتها على القيام بعمل ما أو الامتناع عنه، أو التهديد بتنفيذ أعمال تؤدي إلى المقاصد المذكورة أو التحريض عليها".

كما يقصد **بتمويل الإرهاب:** " كل فعل يتضمن جمع أموال، أو تقديمها، أو أخذها، أو تخصيصها، أو نقلها، أو تحويلها – أو عائداتها – كلياً أو جزئياً لأي نشاط إرهابي فردي أو جماعي، منظم أو غير منظم، في الداخل أو في الخارج، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر من مصدر مشروع أو غير مشروع. أو القيام لمصلحة هذا النشاط أو عناصره بأي عملية بنكية أو مصرفية أو مالية أو تجارية، أو التحصيل مباشرة أو بالوساطة على أموال لاستغلالها لمصلحته، أو للدعوة والترويج لمبادئه، أو تدبير أماكن للتدريب، أو إيواء عناصره، أو تزويدهم بأي نوع من الأسلحة أو المستندات المزورة، أو تقديم أي وسيلة مساعدة أخرى من وسائل الدعم والتمويل مع العلم بذلك؛ وكل فعل يشكل جريمة في نطاق إحدى الاتفاقيات الواردة في مرفق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وبالتعريف المحدد في تلك الاتفاقيات"[٤٩].

ومن أبرز اختصاصات هذه المحكمة:

١- النظر في قضايا الإرهاب التي تهدف إلى:

أ – تغيير نظام الحكم في المملكة.

ب – تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مواده.

ج – حمل الدولة على القيام بعمل أو الامتناع عنه.

د – الاعتداء على السعوديين في الخارج.

هـ – الإضرار بالأملاك العامة للدولة في الخارج بما في ذلك السفارات أو غيرها من الأماكن الدبلوماسية أو القنصلية التابعة لها.

و – القيام بعمل إرهابي على متن وسيلة مواصلات مسجلة لدى المملكة أو تحمل علمها.

ز – المساس بمصالح المملكة، أو اقتصادها، أو أمنها الوطني أو الاجتماعي[٥٠].

٢- الموافقة من عدمها على تمديد توقيف المتهم في جرائم الإرهاب بما يزيد على سنة[٥١].

٣- الموافقة من عدمها على تمديد مدة منع الاتصال بالمتهم بما يزيد على تسعين يوماً[٥٢].

٤- الفصل في دعاوى إلغاء القرارات، ودعاوى التعويض، المتعلقة بتطبيق أحكام نظام جرائم الإرهاب وتمويله.

٥. – النظر في جرائم غير الإرهاب إذا كانت مرتبطة بجريمة من الجرائم المنصوص عليها في نظام جرائم الإرهاب وتمويله، فتتولى المحكمة

٤٩ نظام جرائم الإرهاب وتمويله المادة (١).

٥٠ نظام جرائم الإرهاب وتمويله المادة (٣).

٥١ نظام جرائم الإرهاب وتمويله المادة (٥).

٥٢ نظام جرائم الإرهاب وتمويله المادة (٦).

الجزائية المتخصصة الفصل في جميع الجرائم الموجهة إلى المتهم، ما لم تفرز أوراق مستقلة لهذه الجرائم قبل رفعها إلى المحكمة[٥٣].

ويمكن استئناف أحكامها أمام محكمة الاستئناف المتخصصة، ويجوز الاعتراض على أحكامها أمام دائرة متخصصة في المحكمة العليا[٥٤].

ثالثاً- محاكم الأحوال الشخصية:

تؤلف محاكم الأحوال الشخصية من دائرة أو أكثر، وتكوَن كل دائرة من قاضٍ فرد أو أكثر، وفق ما يحدده المجلس الأعلى للقضاء. ويجوز أن يكون من بينها دوائر متخصصة بحسب الحاجة[٥٥].

ومن أبرز اختصاصاتها النظر فيما يلي:

١ - جميع مسائل الأحوال الشخصية، ومنها:

أ - إثبات الزواج، والطلاق، والخلع، وفسخ النكاح، والرجعة، والحضانة، والنفقة، والزيارة.

ب - إثبات الوقف، والوصية، والنسب، والغيبة، والوفاة، وحصر الورثة.

ج- الإرث، وقسمة التركة بما فيها العقار إذا كان فيها نزاع، أو حصة وقف أو وصية، أو قاصر، أو غائب.

د - إثبات تعيين الأوصياء، وإقامة الأولياء والنظار، والإذن لهم في التصرفات التي تستوجب إذن المحكمة، وعزلهم عند الاقتضاء، والحجر على السفهاء، ورفعه عنهم، وتحدد لوائح نظام المرافعات الشرعية الإجراءات اللازمة لذلك.

هـ - إثبات توكيل الأخرس الذي لا يعرف القراءة والكتابة.

و- تزويج من لا ولي لها، أو من عضلها أولياؤها.

٢ - الدعاوى الناشئة عن مسائل الأحوال الشخصية.

٣ - الدعاوى المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم[٥٦].

رابعاً: المحاكم التجارية:

تؤلف المحاكم التجارية من دوائر متخصصة، وتكون كل دائرة من قاضٍ فرد أو أكثر، وفق ما يحدده المجلس الأعلى للقضاء[٥٧].

وتختص المحاكم التجارية بالنظر في الآتي:

أ - جميع المنازعات التجارية الأصلية والتبعية التي تحدث بين التجار.

ب - الدعاوى التي تقام على التاجر بسبب أعماله التجارية الأصلية والتبعية.

ج - المنازعات التي تحدث بين الشركاء في الشركات.

د - جميع الدعاوى والمخالفات المتعلقة بالأنظمة التجارية، وذلك دون إخلال باختصاص ديوان المظالم.

هـ - دعاوى الإفلاس والحجر على المفلسين ورفعه عنهم.

و - المنازعات التجارية الأخرى[٥٨].

خامساً- المحاكم العمالية:

تؤلف المحكمة العمالية من دوائر متخصصة، وتكون كل دائرة من قاضٍ فرد أو أكثر، وفق ما يحدده المجلس الأعلى للقضاء[٥٩].

---

[٥٣] نظام جرائم الإرهاب وتمويله المادة (١١).
[٥٤] نظام جرائم الإرهاب وتمويله المادة (٨).
[٥٥] نظام القضاء المادة (٢١).
[٥٦] نظام المرافعات الشرعية المادة (٣٣).
[٥٧] نظام القضاء المادة (٢٢).
[٥٨] نظام المرافعات الشرعية المادة (٣٥).

وتختص المحاكم العمالية بالنظر في الآتي:
أ – المنازعات المتعلقة بعقود العمل والأجور والحقوق وإصابات العمل والتعويض عنها.
ب – المنازعات المتعلقة بإيقاع صاحب العمل الجزاءات التأديبية على العامل، أو المتعلقة بطلب الإعفاء منها.
ج – الدعاوى المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام العمل.
د – المنازعات المترتبة على الفصل من العمل.
هـ – شكاوى أصحاب العمل والعمال الذين لم تقبل اعتراضاتهم ضد أي قرار صادر من أي جهاز مختص في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، يتعلق بوجوب التسجيل والاشتراكات أو التعويضات.
و – المنازعات المتعلقة بالعمال الخاضعين لأحكام نظام العمل، بمن في ذلك عمال الحكومة.
ز – المنازعات الناشئة عن تطبيق نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية، دون إخلال باختصاصات المحاكم الأخرى وديوان المظالم[٦٠].

ديوان المظالم

ديوان المظالم هو هيئة قضاء إداري مستقلة، يرتبط مباشرة بالملك، ويكون مقره مدينة الرياض، ويتمتع قضاء الديوان وقضاته بالضمانات المنصوص عليها في نظام القضاء، ويلتزمون بالواجبات المنصوص عليها فيه[٦١].

ويتألف ديوان المظالم من رئيس بمرتبة وزير، ونائب رئيس أو أكثر، وعدد كاف من القضاة، ويلحق به العدد اللازم من الباحثين والفنيين والإداريين ونحوهم[٦٢].

ويتولى مجلس القضاء الإداري بالنسبة لديوان المظالم، اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء الواردة في نظام القضاء، ويكون لرئيس مجلس القضاء الإداري بالنسبة لديوان المظالم الاختصاصات المقررة لرئيس المجلس الأعلى للقضاء[٦٣].

وتتدرج تحت ديوان المظالم المحاكم التالية:
١– المحكمة الإدارية العليا.
٢– محاكم الاستئناف الإدارية.
٣– المحاكم الإدارية[٦٤].

ويجوز لمجلس القضاء الإداري إحداث محاكم متخصصة أخرى بعد موافقة الملك[٦٥].

أولاً: المحكمة الإدارية العليا:

يكون مقر المحكمة الإدارية العليا مدينة الرياض، وتؤلف من رئيس وعدد كاف من القضاة بدرجة رئيس محكمة استئناف. ويكون للمحكمة الإدارية العليا هيئة عامة برئاسة رئيس المحكمة، وعضوية جميع قضاتها[٦٦].

وتختص المحكمة الإدارية العليا بالنظر في الاعتراضات على الأحكام التي تصدرها محاكم

٥٩ نظام القضاء المادة (٢٢).
٦٠ نظام المرافعات الشرعية المادة (٣٤)، نظام العمل المادة (٥).
٦١ نظام ديوان المظالم المادة (١).
٦٢ نظام ديوان المظالم المادة (٢).
٦٣ سبقت الإشارة إلى اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء.
٦٤ نظام ديوان المظالم المادة (٨).
٦٥ نظام ديوان المظالم المادة (٨).
٦٦ نظام ديوان المظالم المادة (١٠).

الاستئناف الإدارية، إذا كان محل الاعتراض على الحكم ما يأتي:

١ - مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، أو الأنظمة التي لا تتعارض معها أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها، بما في ذلك مخالفة مبدأ قضائي تقرر في حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا.

٢- صدوره عن محكمة غير مختصة.

٣- صدوره عن محكمة غير مكونة وفقًا للنظام.

٤- الخطأ في تكييف الواقعة، أو في وصفها.

٥- فصله في نزاع خلافًا لحكم آخر سبق أن صدر بين طرفي الدعوى.

٦- تنازع الاختصاص بين محاكم الديوان[٦٧].

ثانياً: محاكم الاستئناف الإدارية:

تتولى محاكم الاستئناف الإدارية النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من المحاكم الإدارية، وتحكم بعد سماع أقوال الخصوم وفق الإجراءات المقررة نظامًا[٦٨].

ثالثاً: المحاكم الإدارية:

تختص المحاكم الإدارية بالفصل في الآتي:

١- الدعاوى المتعلقة بالحقوق المقررة في نظم الخدمة المدنية والعسكرية والتقاعد لموظفي ومستخدمي الحكومة والأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة المستقلة أو ورثتهم والمستحقين عنهم.

٢- دعاوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية التي يقدمها ذوو الشأن، متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص، أو وجود عيب في الشكل، أو عيب في السبب، أو مخالفة النظم واللوائح، أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها، أو إساءة استعمال السلطة، بما في ذلك القرارات التأديبية، والقرارات التي تصدرها اللجان شبه القضائية والمجالس التأديبية. وكذلك القرارات التي تصدرها جمعيات النفع العام – وما في حكمها – المتصلة بنشاطاتها، ويعد في حكم القرار الإداري رفض جهة الإدارة أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه طبقًا للأنظمة واللوائح.

٣- دعاوى التعويض التي يقدمها ذوو الشأن عن قرارات أو أعمال جهة الإدارة.

٤- الدعاوى المتعلقة بالعقود التي تكون جهة الإدارة طرفا فيها.

٥- الدعاوى التأديبية التي ترفعها الجهة المختصة.

٦- المنازعات الإدارية الأخرى.

٧- طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية وأحكام المحكمين الأجنبية[٦٩].

محاكم التنفيذ

الأصل في تنفيذ الأحكام أن تتولاه دوائر التنفيذ – في كل محكمة عامة – ويجوز تأليف أكثر من دائرة عند الحاجة. كما يتولى القاضي الفرد – في المحكمة العامة – التنفيذ وإجراءاته، وللمجلس الأعلى للقضاء – عند الحاجة – إحداث محاكم متخصصة للتنفيذ[٧٠]. ومن أبرز اختصاصات تلك المحاكم:

---

[٦٧] نظام ديوان المظالم المادة (١١). نظام المرافعات أمام ديوان المظالم المادتين (٤٣،٤٥).

[٦٨] نظام ديوان المظالم المادة (١٢)، نظام المرافعات أمام ديوان المظالم المادة (٤٣).

[٦٩] تم نقل طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية وأحكام المحكمين الأجنبية إلى اختصاص نظام التنفيذ.

[٧٠] نظام التنفيذ المادة (٨).

١- التنفيذ الجبري والإشراف عليه، فيما عدا الأحكام والقرارات الصادرة في القضايا الإدارية والجنائية[٧١].

٢- الفصل في منازعات التنفيذ مهما كانت قيمتها، وفقًا لأحكام القضاء المستعجل، ويختص كذلك بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ، وله الأمر بالاستعانة بالشرطة أو القوة المختصة، وكذلك الأمر بالمنع من السفر ورفعه، والأمر بالحبس والإفراج، والأمر بالإفصاح عن الأصول، والنظر في دعوى الإعسار[٧٢].

٣- الأمر بتنفيذ الأحكام الأجنبية[٧٣].

محاكم جمهورية الصين الشعبية

وتعتبر المحاكم الشعبية هي الجهاز القضائي بجمهورية الصين الشعبية[٧٤]، وتُقَسَّم المحاكم الشعبية على النحو التالي:

١- المحكمة الشعبية العليا.

٢- المحاكم الشعبية المحلية.

٣- المحاكم الشعبية الخاصة[٧٥].

أولاً: المحكمة الشعبية العليا

هي أعلى جهاز قضائي في الدولة[٧٦]، ومَقَرها العاصمة بكين، وتتشكل المحكمة الشعبية العليا من رئيس ونائب للرئيس وعدد من الهيئات المتخصصة في القضايا المدنية والتجارية والإدارية والجنائية وغيرها، ويكون لكل هيئة رئيس ونائب للرئيس وعدد من القضاة. ومن أبرز اختصاصات المحكمة الشعبية العليا ما يلي:

١- مراقبة أعمال المحاكم الشعبية المحلية وكذلك المحاكم الخاصة[٧٧].

٢- الإشراف على مجلس نواب الشعب الوطني ولجنته الدائمة[٧٨] وإعداد التقارير عن أعماله[٧٩].

٣- الفصل في القضايا التالية:

أ- قضايا الحكم الابتدائي التي ينص القانون على اختصاص المحكمة الشعبية العليا بنظرها أو التي تراها المحكمة داخلة ضمن اختصاصها[٨٠].

ب- قضايا الحكم الابتدائي الإدارية المهمة والمعقدة على مستوى الدولة[٨١].

ج- قضايا الحكم الابتدائي المدنية التي لها تأثير كبير على مستوى الدولة[٨٢].

د- قضايا الحكم الابتدائي الجنائية الكبرى على مستوى الدولة[٨٣].

هـ- قضايا إعادة المحاكمات التي يتم تقديمها وفقاً لإجراءات الإشراف على المحاكمات[٨٤].

٤- النظر في طلبات الاستئناف والنقض للإجراءات والأحكام الصادرة من المحاكم العالية[٨٥].

٥- الطعون والاحتجاجات المقدمة وفقاً لأحكام اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب[٨٦].

[٧١] نظام التنفيذ المادة (٢).
[٧٢] نظام التنفيذ المادة (٣).
[٧٣] نظام التنفيذ المادة (٨).
[٧٤] القانون الدستوري المادة (١٢٨)، قانون تنظيم المحاكم المادة (٢).
[٧٥] قانون تنظيم المحاكم المادة (١٢).
[٧٦] القانون الدستوري المادة (١٣٢)، قانون تنظيم المحاكم المادة (١٠).
[٧٧] قانون تنظيم المحاكم المادة (١٠).
[٧٨] مجلس نواب الشعب الوطني يعتبر أعلى سلطة بين أجهزة الدولة، ويمارس مجلس نواب الشعب الوطني ولجنته الدائمة السلطة التشريعية للدولة.
[٧٩] قانون تنظيم المحاكم المادة (٩).
[٨٠] قانون تنظيم المحاكم المادة (١٦).
[٨١] قانون الدعاوى الإدارية المادة (١٧).
[٨٢] قانون الدعاوى المدنية المادة (٢٠).
[٨٣] قانون الدعاوى الجنائية المادة (٢٣).
[٨٤] قانون تنظيم المحاكم المادة (١٦).
[٨٥] قانون تنظيم المحاكم المادة (١٦).
[٨٦] قانون تنظيم المحاكم المادة (١٦).

٦- تدقيق قضايا الإعدام التي ترفعها المحكمة الشعبية العالية إليها[٨٧].

٧- التفسير القانوني للإشكالات المتعلقة بالأعمال القضائية[٨٨].

ثانياً: المحاكم الشعبية المحلية

تنقسم المحاكم الشعبية المحلية إلى:

١- المحكمة الشعبية الابتدائية.

٢- المحكمة الشعبية المتوسطة.

٣- المحكمة الشعبية العالية[٨٩].

(أ) المحاكم الشعبية الابتدائية

وهي الأقل درجةً من أنواع المحاكم الشعبية، ومن اختصاصاتها الرئيسية:

١- النظر في قضايا الحكم الابتدائي باستثناء ما ينص عليه القانون[٩٠].

٢- القيام بتوجيه أعمال الوساطة للجان الوساطة الشعبية[٩١].

كما يجوز للمحاكم الشعبية الابتدائية إنشاء عدة هيئات شعبية قضائية كممثلة لها، وفقاً لحاجة المنطقة أو السكان أو في حالات معينة، ويكون لهذه الهيئات قوةُ إجراءاتِ وأحكام المحاكم الابتدائية[٩٢].

(ب) المحاكم الشعبية المتوسطة

تعتبر المحاكم الشعبية المتوسطة من محاكم الدرجة الثانية، إلا أنها قد تنظر بعض القضايا الابتدائية حسب ما ينص عليه القانون، ومن اختصاصاتها الرئيسية:

١- النظر في قضايا الحكم الابتدائي التي تقع داخل نطاق اختصاصها وفقاً للقانون، ومنها:

أ- قضايا الحكم الابتدائي الإدارية المرفوعة ضد دوائر مجلس الدولة أو الحكومات الشعبية المحلية على مستوى المحافظات فأعلى، وقضايا الجمارك، والقضايا الكبيرة والمهمة داخل نطاق ولايتها[٩٣].

ب- قضايا الحكم الابتدائي المدنية الهامة ذات العلاقة بالأجانب، والقضايا الهامة ذات التأثير الكبير في نطاق ولايتها، والقضايا التي تحيلها المحكمة العليا إلى المحاكم المتوسطة لتنظرها[٩٤].

ج- قضايا الحكم الابتدائي الجنائية المتعلقة بأنشطة الإرهاب، والقضايا التي تُعَرِّض أمن الدولة للخطر، وكذلك القضايا الجنائية التي يمكن أن يُحكم فيها بالسجن المؤبد أو الإعدام[٩٥].

د- قضايا الحكم الابتدائي التي تُحيلها المحاكم الابتدائية إليها[٩٦].

هـ - قضايا الحكم الابتدائي التي تحيلها إليها المحكمة الشعبية العليا أو المحكمة الشعبية العالية في نطاق ولايتها.

---

[٨٧] قانون تنظيم المحاكم المادتين (١٦،١٧).
[٨٨] قانون تنظيم المحاكم المادة (١٨)
[٨٩] قانون تنظيم المحاكم المادة (١٣).
[٩٠] قانون الدعاوى الجنائية المادة (٢٠)، قانون الدعاوى المدنية المادة (١٧)، قانون الدعاوى الإدارية المادة (١٤).
[٩١] قانون تنظيم المحاكم المادة (٢٥). ولجان الوساطة الشعبية: هي المنظمات الجماهيرية التي تقوم بأعمال الوساطة في المنازعات المدنية والجنائية البسيطة، وذلك للحد من الدعاوى القضائية، وتعمل تحت إشراف الحكومات الشعبية الأساسية، والمحاكم الشعبية.
[٩٢] قانون تنظيم المحاكم المادة (٢٦).

[٩٣] قانون الدعاوى الإدارية المادة (١٥).
[٩٤] قانون الدعاوى المدنية المادة (١٨).
[٩٥] قانون الدعاوى الجنائية المادة (٢١).
[٩٦] هناك نوعان من القضايا التي ترفعها المحاكم الابتدائية لمحاكم الدرجة المتوسطة، وهي: النوع الأول: القضايا غير الواضحة في الاختصاص. النوع الثاني: القضايا الواضحة في الاختصاص ولكن يتم رفعها لأسباب خاصة. وفي كلا الحالتين يقترح بعض الباحثين أن يسمح للمشتبه به في القضايا الجنائية أو أطراف النزاع في القضايا المدنية أو الإدارية تقديم اعتراض على نقل القضية لمحكمة أخرى. انظر: جو تياجون، (تحديد الاختصاص في القضايا الجنائية) صحيفة المحكمة الشعبية ٢٠١٨/١٢/٢٦م.

٢- النظر في طلبات الاستئناف والطعن ضد إجراءات وأحكام المحاكم الابتدائية[٩٧].

٣- الإشراف على أعمال المحاكم الابتدائية[٩٨].

(ج) المحاكم الشعبية العالية

وهي أعلى درجةً من درجات المحاكم الشعبية المحلية، ومن اختصاصاتها الرئيسية:

١- النظر في قضايا الحكم الابتدائي التي تقع داخل نطاق اختصاصها وفقاً للقانون، ومنها:

أ- قضايا الحكم الابتدائي الإدارية الكبرى والمعقّدة داخل نطاق ولايتها[٩٩].

ب- قضايا الحكم الابتدائي المدنية التي لها تأثير مهم داخل نطاق ولايتها[١٠٠].

ج- قضايا الحكم الابتدائي الجنائية المهمة على مستوى المقاطعات أو مناطق الحكم الذاتي[١٠١] أو المدن الخاضعة للإدارة المركزية مباشرةً[١٠٢].

٢- قضايا الحكم الابتدائي التي تنقل من المحاكم على المستوى الأدنى[١٠٣].

٣- قضايا الحكم الابتدائي التي تحدد المحكمة الشعبية العليا أنها من اختصاص المحاكم الشعبية المحلية.

٤- النظر في طلبات الاستئناف والطعن ضد أحكام وقرارات المحاكم على المستوى الأدنى.

٥- تدقيق قضايا الحكم الابتدائي التي حكمت فيها المحاكم من الدرجة المتوسطة بالإعدام وطلبت تدقيقها[١٠٤].

٦- مراقبة سير المحاكمات في المحاكم على المستوى الأدنى في نطاق إدارتها[١٠٥].

ثالثاً: المحاكم الخاصة

المحاكم الخاصة تشمل: المحاكم العسكرية والمحاكم البحرية ومحاكم الملكية الفكرية والمحاكم المالية وغيرها، وتحدد اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب، إنشاء المحاكم الشعبية الخاصة وتنظيمها وصلاحياتها والتعيين والفصل[١٠٦].

(أ) المحاكم العسكرية

المحكمة العسكرية هي محكمة خاصة أنشأتها الدولة لحماية المصالح العسكرية، ويقع في نطاق اختصاصها بشكل أساسي القضايا الجنائية داخل الجيش، وتستمد سلطاتها من السلطة القضائية للدولة[١٠٧]، إلا أن المحكمة الشعبية العليا قد أصدرت قرراً بإدراج بعض القضايا المدنية في اختصاص المحاكم العسكرية وذلك في الاجتماع رقم (١٥٥٣) في ٢٠ أغسطس ٢٠١٢. وتم تطبيق القرار ابتداءً من ١٧ سبتمبر ٢٠١٢، ومن أبرز تلك القضايا:

١- القضايا التي يكون فيها الطرفان أشخاص عسكريون أو وحدات عسكرية، باستثناء ما ينص عليه القانون.

---

[٩٧] قانون تنظيم المحاكم المادة (٢٣).
[٩٨] قانون تنظيم المحاكم المادة (١٠).
[٩٩] قانون الدعاوى الإدارية المادة (١٦).
[١٠٠] قانون الدعاوى المدنية المادة (١٩).
[١٠١] المناطق ذاتية الحكم مثل: منطقة منغوليا الداخلية، ومنطقة قوانغشي ومنطقة التبت وغيرها.
[١٠٢] قانون الدعاوى الجنائية المادة (٢٢). المدن الخاضعة للإدارة المركزية مباشرة مثل: بكين - تيانجين - شنغهاي.
[١٠٣] قانون تنظيم المحاكم المادة (٢١).
[١٠٤] قانون تنظيم المحاكم المادة (٢١).
[١٠٥] قانون تنظيم المحاكم المادة (١٠).
[١٠٦] قانون تنظيم المحاكم المادة (١٥).
[١٠٧] شيان ليو هواينغ، الاختصاص الجنائي للمحاكم العسكرية، مجلة معهد شيان للعلوم السياسية، المجلد (٢٠) العدد (٦) ص٦٠، جمهورية الصين الشعبية: شيان ٢٠٠٧

٢- القضايا التي تنطوي على أسرار عسكرية[١٠٨].

٣- قضايا مؤهلات المُنتَخَبين في لجان الانتخابات التي يُنشِئُها الجيش.

٤- قضايا تحديد الثروات غير المملوكة داخل المناطق العسكرية.

فهذه القضايا تُحال مباشرة للمحاكم الشعبية العسكرية للفصل فيها، إلا أن هناك بعض القضايا المدنية الأخرى التي يجب أن تنظرها المحاكم الشعبية العسكرية إذا تقدم إليها أحد الأطراف بدعوى أو طلب، ومنها:

١- قضايا المنازعات المتعلقة المسؤولية عن الضرر عند إلحاق الضرر بالآخرين أثناء تنفيذ الواجبات من قبل العسكريين أو الوحدات العسكرية.

٢- قضايا المنازعات المتعلقة بالمسؤولية عن الضرر الذي يكون فيه أحد الأطراف عسكرياً أو وحدة عسكرية، إذا حدث التعدي داخل معسكرات الجيش.

٣- قضايا الأحوال الشخصية التي يكون فيها أحد الأطراف عسكرياً.

٤- طلب إعلان حالة اختفاء أو وفاة عسكري.

(ب) المحاكم البحرية

وهي إحدى أنواع المحاكم الشعبية الخاصة وتختص بالفصل في قضايا الحكم الابتدائي المتعلقة بالشؤون البحرية والتجارة البحرية، وقد أصدرت محكمة الشعب العليا في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥ العليا قرارًا بشأن "اختصاصات المحاكم البحرية"، وذلك بالإشارة إلى قانون الإجراءات الخاصة بالدعاوى البحرية[١٠٩] ومن اختصاصاتها الرئيسية:

١- قضايا الاعتداء على الحقوق في مجال الشؤون البحرية:

ومنها: قضايا تصادم السفن والتعويض، وقضايا التعويض عن الخسائر الناتجة عن صدم السفن لأبنية ومرافق في البحر، وقضايا المنازعات الناشئة عن التصريف أو التسرب للنفط أو أي مواد ضارة أخرى، أو التسبب في ضرر بالمياه أو إلحاق أضرار بالسفن والسلع وغيرها من الممتلكات الأخرى، وقضايا التعويض بسبب حوادث الإصابة والموت التي تحدث أثناء أعمال النقل في البحر، وقضايا المنازعات في المسؤولية المتعلقة بتشغيل السفينة التي تُضر بالصيد ومرافق تربية الأحياء المائية، وقضايا المنازعات المتعلقة بالمسؤولية عن احتجاز السفن بصورة غير مشروعة.

٢- قضايا منازعات العقود التجارية البحرية:

ومن أهمها: قضايا المنازعات حول عقود النقل البحري وعقود تشغيل وإدارة السفن، وعقود نقل الركاب والأمتعة، وعقود التأمين البحري.

٣- قضايا المنازعات المتعلقة بتطوير واستخدام المياه البحرية وحماية البيئة:

ومن أهمها: قضايا المنازعات المتعلقة باستكشاف وتطوير ونقل الطاقة والموارد المعدنية في المحيطات والبحار، والقضايا المتعلقة بتطوير المناطق الساحلية واستخدامها، وقضايا المنازعات المتعلقة بالدراسات

---

[١٠٨] يشمل هذا النوع من القضايا كل ما كان على المستوى السري فأعلى كالسري للغاية.

[١٠٩] اعتمد هذا القانون في الاجتماع الثالث عشر للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب التاسع في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٩. وتم تطبيقه اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٠.

العلمية البحرية، والقضايا المتعلقة بتلوث وتدمير البيئة.

٤- قضايا المنازعات البحرية وقضايا منازعات التجارة البحرية الأخرى:

ومن أهمها: قضايا منازعات ملكية السفن وامتيازاتها، وقضايا المنازعات في حالة غرق السفن، وقضايا المنازعات في أعمال الموانئ وإدارة الممتلكات في البحر والملاحة البحرية، وقضايا الاحتيال والغش في النقل البحري.

٥- القضايا الإدارية البحرية:

ومن أهمها: دعاوى الاعتراض على الإجراءات الإدارية التي يتخذها الجهاز الإداري البحري فيما يتعلق بالسفن والشحنات والمعدات وحاويات الشحن وغيرها في البحر أو في الموانئ، ودعاوى الاعتراض على الإجراءات الإدارية للجهاز الإداري البحري فيما يتعلق بشرعية عمليات النقل البحري والعمليات الإضافية ذات الصلة وعمليات الشحن وإيواء الطاقم وخدمات الصعود إلى السفن وما إلى ذلك.

٦- الإجراءات الخاصة بالشؤون البحرية:

ومن أهمها: طلبات تأكيد سريان الأثر القانوني لاتفاق التحكيم البحري، وطلبات الاعتراف والتنفيذ لقرارات التحكيم البحري الأجنبي[١١٠] بما في ذلك المصادقة على قرارات التحكيم البحري الصادرة من هونج كونج، ومكاو، وتايوان، بالإضافة إلى طلبات تنفيذ أو إلغاء قرارات التحكيم الوطني البحري[١١١] ، طلبات التحفظ على الأدلة المتعلقة بالقضايا البحرية، طلبات التحفظ على السفن أو شحنات محمولة على متن السفن أو مواد بحرية أو وقود بحري أو طلبات حفظ ممتلكات أخرى متعلقة بقضايا المنازعات البحرية.

(ج) محاكم الملكية الفكرية

أنشأت جمهورية الصين الشعبية بقرار من المحكمة الشعبية العليا[١١٢] محاكم الملكية الفكرية في كلٍ من بكين وشانغهاي وقوانغجو[١١٣]، وذلك من أجل تعزيز وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتحسين آلية الحوافز للابتكارات، ومن أبرز اختصاصات محاكم الملكية الفكرية القضايا الابتدائية التالية في نطاق المدن الخاضعة لولاية محكمة الملكية الفكرية، وهي:

١- القضايا المدنية والإدارية المتعلقة ببراءات الاختراع، وأنواع النباتات الجديدة، وتصاميم الدوائر المتكاملة والأسرار الفنية والبرمجيات.

٢- دعاوى الاعتراض على الإجراءات الإدارية لمجلس الدولة أو الحكومات الشعبية المحلية على مستوى المحافظة أو أعلى منها، وذلك فيما يتعلق

---

[١١٠] يخضع تنفيذ هذه القرارات للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومن أشهرها: اتفاقية نيويورك للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها والمعتمدة في ١٠ يونيو ١٩٥٨ ودخلت حيز النفاذ في ٧ يونيو ١٩٥٩ والتي تم التصديق عليها من قبل جمهورية الصين الشعبية في ٢٢ يناير ١٩٨٧.

[١١١] يخضع تنفيذ وإلغاء هذه القرارات لقانون جمهورية الصين الشعبية للتحكيم.

[١١٢] قرار المحكمة الشعبية العليا في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٤ والذي دخل حيز التنفيذ اعتبارًا من ٣ نوفمبر ٢٠١٤.

[١١٣] مع إشادة بعض الباحثين بأهمية إنشاء محاكم الملكية الفكرية وأنها أفضل من المحاكم المحلية لخبرتها الفنية القوية في مجال الملكية الفكرية، إلا أنه بسبب قلة عددها وقلة القضاة والمساعدين القضائيين فيها مع التوسع الكبير في اختصاصها سيعرضها للضغط الهائل وسيكون من الصعب الاستمرار في تحسين المعايير المهنية بها. انظر: بحث: جاو شنغه (أثر إنشاء محاكم الملكية الفكرية في الولاية القضائية المدنية) ص٣٧٠ من ضمن الأبحاث في (دورية منصة حكم القانون) جمعية القانون في قوانغجو (٢٠١٨) العدد (٢).

بحقوق النشر والعلامات التجارية والمنافسة غير المشروعة.

٣- القضايا المدنية المتعلقة بالاعتراف بالعلامات التجارية المشهورة.

وتكون محكمة قوانغجو للملكية الفكرية مختصة بالقضايا المحددة في الفقرتين (١) و (٣) أعلاه في مقاطعة قوانغ دونغ كاملةً[١١٤].

وتقدم طلبات الاعتراض والاستئناف للأحكام الصادرة من محاكم الملكية الفكرية السابقة إلى المحكمة الشعبية العالية بتلك المناطق التي تقع فيها محاكم الملكية الفكرية.

(د) المحاكم المالية

بقرار من المحكمة الشعبية العليا في بكين تم إنشاء محكمة مالية في شنغهاي[١١٥]، لتحسين نظام المحاكمات المالية وخلق بيئة مالية وقانونية جيدة[١١٦]. وقد حددت المحكمة الشعبية العليا اختصاص المحكمة المالية وفقاً لقانون الدعاوى المدنية، وقانون الدعاوى الإدارية، ووفقاً لقرار اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب حول إنشاء محكمة شانغهاي المالية، وتختص محكمة شنغهاي المالية بالنظر في القضايا المالية والتجارية الابتدائية التي تقبلها محكمة الشعب المتوسطة في نطاق اختصاص مدينة شنغهاي وفق التالي:

١- قضايا المنازعات المتعلقة بالأوراق المالية والعقود الآجلة والائتمان والتأمين والفواتير وخطابات الاعتماد وعقود القروض والبطاقات المصرفية وعقود التأجير التمويلي وعقود التوكيل المالي والرهن.

٢- قضايا المنازعات المدنية والتجارية في المعاملات المالية الجديدة مثل: منازعات خطاب الضمان المستقل[١١٧] والتخصيم[١١٨] وصناديق الأسهم الخاصة[١١٩] وعمليات الدفع غير المصرفية عن طريق الإنترنت[١٢٠] والإقراض عن طريق الإنترنت والتمويل الجماعي المتبادل[١٢١].

٣- منازعات الإفلاس التي يكون فيها (المدين) مؤسسة مالية.

٤- التدقيق القضائي لقرارات التحكيم في المنازعات المدنية والتجارية المالية.

٥- استلام طلبات الاعتراف والتنفيذ لأحكام المحاكم الأجنبية وقرارات التحكيم المتعلقة بالمنازعات المدنية والتجارية المالية.

---

[١١٤] قوانغجو هي المدينة المركزية لمقاطعة قوانغ دونغ، وبالتالي نص القانون على دخول كامل المقاطعة في ولايتها المكانية، بخلاف محكمتي بكين وشنغهاي فإنهما مدينتان خاضعتان للحكومة المركزية مباشرة.

[١١٥] تم اعتمد قرار المحكمة الشعبية العليا في الجلسة ١٧٤٦ للجنة القضائية لمحكمة الشعب العليا في ٣١ يوليو ٢٠١٨، ودخل حيز التنفيذ اعتبارًا من ١٠ أغسطس ٢٠١٨.

[١١٦] انظر: ين جن تاو، (تأثير محكمة شنغهاي المالية على تطوير الصناعة المالية) مجلة (المعرض المالي) ٢٠١٨ العدد (١٠) جمهورية الصين الشعبية – بكين.

[١١٧] خطاب الضمان المستقل: هو تعهد يصدر من المصرف الضامن بناء على طلب عميل له (الآمر) بدفع مبلغ معين او قابل للتعيين لشخص آخر (المستفيد) دون قيد او شرط ما لم يكن خطاب الضمان مشروطا إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب، ويوضح في خطاب الضمان الغرض الذي صدر من أجله.

[١١٨] التخصيم: هو شراء الديون المستحقة للشركات بسعر منخفض مقابل تقديم أموال فورية تساعد الشركات على القيام بأعمالها.

[١١٩] يقصد بالأسهم الخاصة أسهم الشركات التي لا تتداول في الأسواق المالية مثل شركات المساهمة المغلقة والشركات العائلية من الشركات ذات المسؤولية المحدودة. وتقوم الشركات المتخصصة في هذا النوع من الاستثمار بإنشاء صناديق لهذا الغرض.

[١٢٠] يقصد بعمليات الدفع غير المصرفية: هي العمليات التي تتم عن طريق مؤسسات غير مصرفية والتي حصلت على "تصريح خدمات الدفع" وفقًا للقانون، ويُسمح لها بتقديم طلب للحصول على خدمات الدفع عبر الإنترنت، ويشمل ذلك برنامج الدفع الصيني الشهير **Alipay**.

[١٢١] التمويل الجماعي: هو تعاون مجموعة من الافراد لجمع الأموال لتمويل مشروع ما، وتتم هذه العملية في الغالب عن طريق منصات على شبكة الانترنت.

٦- القضايا المالية والتجارية الابتدائية والقضايا الإدارية المالية التي تكون فيها المنشآت الأساسية للأسواق المالية في شنغهاي مدعى عليها.

٧- النظر في طلبات الاستئناف والنقض للأحكام والقرارات الابتدائية التجارية والمالية والقضايا الإدارية المالية التي تصدرها محكمة الشعب الابتدائية بشنغهاي.

وتقدم طلبات الاعتراض والاستئناف للأحكام الصادرة من محكمة شنغهاي المالية إلى المحكمة الشعبية العالية بشنغهاي.

النتائج والخاتمة

فهذه نبذة موجزة عن تشكيل المحاكم واختصاصاتها بكل من المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، ومن خلال ذلك نود أن نجري مقارنة بين قانون كلٍ من الدولتين، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: المبادئ القضائية:

بالنظر إلى القوانين القضائية للبلدين نجدها تتفق في المبادئ التالية:

١- مبدأ استقلالية القضاء:

مبدأ استقلالية القضاء من أبرز مميزات القضاء السعودي، فالقضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وليس لأحد التدخل في القضاء[١٢٢].

وقد نصت كذلك قوانين جمهورية الصين الشعبية على هذا المبدأ، وأن المحاكم الشعبية تمارس سلطتها القضائية بشكل مستقل وفقاً للقانون، ولا تخضع لتدخل الأجهزة الإدارية والمنظمات الاجتماعية والأفراد[١٢٣].

٢- مبدأ المساواة أمام القضاء:

يؤكد نظام المملكة العربية السعودية أن حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمُقيمين في المملكة[١٢٤].

كما ينص قانون الصين أن يكون الجميع متساوون في القانون أمام القضاء، ولا يُسمح لأي منظمة أو فرد بالحصول على امتيازٍ لتجاوزِ القانون، وحظر أي شكل من أشكال التمييز[١٢٥].

٣- مبدأ تعدد درجات التقاضي:

من خلال تقسيم المحاكم وتعدد درجاتها واختصاصاتها في كلا البلدين، يتضح لنا التزامهما التام بمبدأ تعدد درجات التقاضي، حيث يتاح لأطراف النزاع طلب مراجعة أحكامهم وتدقيقها، وضمان حقهم في طلب الاستئناف أو النقض، مما له تأثير كبير في شفافية القضاء وعدالته.

ثانياً: اختصاص المحكمة العليا:

بعد مطالعة تنظيم المحاكم في قوانين البلدين نجد كلا البلدين تتفقان في إنشاء "المحكمة العليا" والتي تقع في عاصمتي الدولتين، لمكانتهما وأهميتهما، وتعتبر كلا المحكمتين أعلى سلطة قضائية، إلا أنه بعد المقارنة بينهما نجد أن المحكمة العليا بالرياض تتولى الأعمال القضائية ويتولى المجلس الأعلى للقضاء الجوانب الإدارية من تعين القضاة والإشراف

[١٢٢] النظام الأساسي للحكم المادة (٤٦)، نظام القضاء المادة (١).

[١٢٣] القانون الدستوري المادة (١٣١) قانون تنظيم المحاكم المادة (٤).

[١٢٤] النظام الأساسي للحكم المادة (٤٧).

[١٢٥] قانون تنظيم المحاكم المادة (٥).

عليهم وعلى المحاكم الخ. بينما نجد المحكمة العليا ببكين تتولى كلا الجانبين فتتولى بنفسها الإشراف على المحاكم وفي ذات الوقت يوكل إليها نظر بعض القضايا واستئناف ونقض قضايا أخرى. وبظني أن نظام المملكة العربية السعودية قد وفق في هذا الجانب بفصل الجانب الإداري عن الجانب القضائي وفي ذات الوقت لم يكن ذلك الفصل كلياً بل نجد رئيس المحكمة العليا هو أحد أعضاء المجلس الأعلى للقضاء والذي له الدور الكبير في الانسجام بين قرارات كلا الجهتين.

بالإضافة إلى استقلال القضاء الإداري بدرجاته المختلفة عن المحكمة العليا بالرياض، حيث يتولى ديوان المظالم النظر في القضايا الإدارية واستئنافها ونقضها. بينما تشرف "المحكمة الشعبية العليا" ببكين على جميع أنواع القضايا ومنها القضايا الإدارية.

ثالثاً- التحول للقضاء المتخصص.

مع تسارع التطور وتشعب مجالات الحياة وتعقيداتها، أصبحت الحاجة ملحة إلى التحول إلى القضاء المتخصص، لسرعة البت في القضايا، وتأهيل القضاة في مجالات اختصاصهم، وتطوير الأنظمة العدلية لمواكبة هذا التسارع، ولاسيما في مجال القضاء التجاري، مع تعدد القوانين، وكثرة النوازل وتشعبها وتداخلها أحياناً. ولذا فإن القضاء في كلا البلدين يتجه وبسرعة كبيرة للقضاء المتخصص، لاسيما في المدن الكبرى، ففي المملكة العربية السعودية، نجد المحاكم التجارية ومحاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الإدارية والمحاكم العمالية ومحاكم التنفيذ في المدن الكبرى، وما عداها فيكون القضاء فيه على شكل دوائر متخصصة في المحكمة العامة وذلك في المدن الصغرى والمحافظات الصغيرة.

وفي جمهورية الصين الشعبية نجدها قد أنشأت المحاكم البحرية المختصة بالفصل في القضايا المتعلقة بالشؤون البحرية، كما أنشأت محاكم الملكية الفكرية، في كلٍ من بكين وشانغهاي وقوانغجو وذلك من أجل تعزيز وحماية حقوق الملكية الفكرية، كما أنشأت المحكمة المالية في شنغهاي لتحسين نظام المحاكمات المالية.

رابعاً- الاهتمام بالقضايا الكبرى:

من خلال استعراض اختصاصات المحاكم في كلا البلدين نلحظ اهتماماً كبيرة بالقضايا التي تتعلق بالأمن الوطني، أو القضايا التي تتعلق بزعزعة أمن المجتمع أو وحدته، ولذا نجد المملكة العربية السعودية تنشئ المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض لمباشرة هذا النوع من القضايا، بينما نجد قوانين جمهورية الصين الشعبية تنقل بعض القضايا لمحاكم الدرجة الثانية أو الثالثة لتعلقها بالأمن الوطني، بل يمكن في بعض القضايا أن تتولى المحكمة الشعبية العليا بذاتها الفصل في القضايا ذات الأهمية والتأثير على مستوى الدولة، ولكن بظني أن قوانين جمهورية الصين الشعبية لم تحدد الاختصاص في هذه القضايا بأوصاف دقيقة يمكن معها معرفة المحكمة المختصة ابتداءً حسب نوع القضية، بل تخضع أولاً القضية للدراسة ثم تحال للمحكمة المناسبة، وأحياناً قد تبدأ في المحكمة الابتدائية ولكن لصعوبتها أو إبهامها يتم نقلها لمحكمة أعلى -كما سبق في اختصاص المحاكم-

وربما يعزى ذلك إلى قلة هذا النوع من القضايا، فتلزم دراسته أولاً لتحديد المحكمة المناسبة.

وختاماً: فإن ما تشهده البلدان من تواصل مستمر بين وزارتي العدل، وتبادل الزيارات والاطلاع على الخبرات والتجارب، يساعد كلا البلدين على الاستفادة من تجارب الدولة الأخرى، وصولاً للغاية العليا وهي إقامة العدل، وتذليل كل عقبة في سبيل ذلك، واستخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال، حيث تمتلك جمهورية الصين الشعبية خبرة كبيرة في هذا الشأن. ونحن بلاشك بحاجةٍ لمزيدٍ من الدراسات والمقالات العلمية حول قوانين جمهورية الصين الشعبية لاسيما ما يتعلق منها بالجانب التجاري. والله الموفق.

قائمة المصادر والمراجع

القوانين والقرارات:

- نظام القضاء السعودي الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٠٣) بتاريخ ١٩/ ٩/ ١٤٢٨هـ.

- نظام المرافعات الشرعية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ.

- نظام ديوان المظالم السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ.

- نظام المرافعات أمام ديوان المظالم السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) بتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ.

- نظام الإجراءات الجزائية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢) بتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ.

- نظام العمل السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) بتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٣ هـ.

- نظام التنفيذ السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٣) بتاريخ ١٤٣٣/٨/١٣ هـ.

- نظام التحكيم السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٤) بتاريخ ١٤٣٣/٥/٢٤ هـ.

- نظام جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦) بتاريخ ١٤٣٥/٢/٢٤ هـ.

- القانون الدستوري لجمهورية الصين الشعبية: الصادر في ٤ ديسمبر ١٩٨٢.

- قانون جمهورية الصين الشعبية لتنظيم المحاكم: الصادر في ١ يوليو ١٩٧٩.

- قانون جمهورية الصين الشعبية للدعاوى المدنية: الصادر في ٩ أبريل ١٩٩١.

- قانون جمهورية الصين الشعبية للدعاوى الإدارية: الصادر في ٤ أبريل ١٩٨٩.

- قانون جمهورية الصين الشعبية للدعاوى الجنائية: الصادر في ٦ يوليو ١٩٧٩.

- قانون جمهورية الصين الشعبية للتحكيم: الصادر في ٣١ أغسطس عام ١٩٩٤.

- قانون جمهورية الصين الشعبية للإجراءات الخاصة بالدعاوى البحرية: الصادر في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٩.

- قرار المحكمة الشعبية العليا في ٢٠ أغسطس ٢٠١٢ بشأن "إدراج بعض القضايا المدنية في اختصاص المحاكم العسكرية".

- قرار المحكمة الشعبية العليا في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥ العليا بشأن "اختصاص المحاكم البحرية".

- قرار المحكمة الشعبية العليا في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٤ بشأن "إنشاء محاكم الملكية الفكرية وتحديد اختصاصها".

- قرار المحكمة الشعبية العليا في ٣١ يوليو ٢٠١٨، بشأن "إنشاء محكمة شنغهاي المالية وتحديد اختصاصها".

الدوريات:

- ليو هواينغ، (٢٠٠٧) "الاختصاص الجنائي للمحاكم العسكرية" مجلة معهد شيان للعلوم السياسية، المجلد (٢٠) العدد (٦) جمهورية الصين الشعبية: شيان.

- جو تياجون، (٢٠١٨/١٢/٢٦م) "تحديد الاختصاص في القضايا الجنائية" صحيفة المحكمة الشعبية.

- جاو شنغه، (٢٠١٨)، "أثر إنشاء محاكم الملكية الفكرية في الولاية القضائية المدنية" (دورية منصة حكم القانون) العدد (٢) جمهورية الصين الشعبية – قوانغجو.

- ين جن تاو، (٢٠١٨) "تأثير محكمة شنغهاي المالية على تطوير الصناعة المالية" (مجلة المعرض المالي) العدد (١٠) جمهورية الصين الشعبية – بكين.

Organization and purviews of courts in the People's Republic of China Comparative Study of the Courts of the Kingdom Saudi Arabia

Mohammed Ayedh Aseri

King Abdulaziz University
Faculty of Arts & Humanities
Department of General Courses

*Abstract***.** In light of the development and economic growth witnessed by the People's Republic of China, which ranks second in the world economy, and attracts thousands of traders and investors from all around the world to import, export, and invest, and millions of transactions and contracts are concluded during these commercial operations, and some parties resort to the courts of the People's Republic of China to separate in disputes. The multiplicity of courts and their different degrees and jurisdictions in the People's Republic of China, the importance of knowledge utilization from the legal experiences of other countries, the importance of conducting comparative studies, especially those with which we have close economic and commercial relations. This article explains the types, levels, and jurisdictions of courts in Saudi Arabia through an inductive study of the judicial systems in the Kingdom of Saudi Arabia, and compares them to the types of courts and their jurisdictions in the People's Republic of China. It then outlines points of agreements and differences between them, and what can be learned of that in the development of the judiciary.

Courts in the Kingdom of Saudi Arabia are divided into two parts: the courts that fall under the Supreme Council of the Judiciary: the Supreme Court, the Courts of Appeal, the First Courts. These include General Courts - Criminal Courts - civil Status Courts - Commercial Courts - Labor Courts - Execution Courts.

Section II: Administrative courts under the Board of office of the ombudsman: Supreme Court, Appeals Courts, and Administrative Courts.

Courts of the People's Republic of China are divided into the Supreme People's Court, the local People's Courts, and the People's Special Courts. The Supreme People's Court is the highest judicial system in the state, and it decides on important cases at the state level, as well as supervising the rest of the courts. The local people's courts are divided into: the People's Court of First Instance, the Intermediate People's Court, the High People's Court, and the Special People's Courts, including military courts, maritime courts, intellectual property courts, financial courts, and others.